رد حسين ابو النمل

كنت ارجو ان اجد في تعقيب السيد علي ماهر رشدي الشوا ما يضيء لنا ما كان غامضا من تاريخنا ، لكن ومع الاسف الشديد فان التعقيب المذكور لم يضف شيئا جديدا يمكن ان يدفع ما قد علق من سلبيات بالتاريخ السياسي للسيد رشدي الشوا . ولن تنفع الكلمات المتشنجة والمنفعلة بتغيير الوقائع ، راجين بصدق السيد ماهر الشوا ان يرسل الينا أية أوراق أو وجهات نظر تتعلق بالدور السياسي لوالده ولها علاقة بتاريخ فلسطين وسيمكن لنا الاستفادة منها ، شرط ان تكون مدعمة بالوقائع والوثائق . وبشأن تعقيب السيد ماهر الشوا فسنرد على ما سماه بالوقائع ، واقعة واقعة حريصين على حصر اهتمامنا بالجانب السياسي فقط .

بالنسبة لـ (اولا وثانيا) : حديثنا عن أن المرحوم فهمي الحسيني كان هو طرف المنافسة الانتخابية على رئاسة بلدية غزة كان اعتمادا على ما نشر في مجلة الطليعة الصادرة عن مؤسسة الاهرام العدد ١٠ لسنة ١٩٧٢ ص ١١٧ . وكانت المجلة المذكورة قد نشرت تحقيقا في حينه عن تاريخ رشاد الشوا ، بمناسبة ترؤسه لبلدية غزة وبعد أن جرت محاولة لاغتياله في الرابع من سبتمبر ٧٢ على يد ثلاثة من الفدائيين الفلسطينيين كما قالت المجلة المذكورة والتي هي بالنسبة الينا مصدر ثقة خصوصا وانها تصدر بشكل منتظم منذ العام ١٩٦٥ وحتى الان ، وفي الوقت نفسه لم يصدر أي نفي منشور لما ورد بذلك التحقيق . وان يكن حمدي وليس فهمي الحسيني كما يقول صاحب التعقيب ، لا يغير شيئا من حقيقة ما يتعلق بالسيد رشدي الشوا ، الذي فشل في تلك المنافسة الانتخابية ، ولكن سلطات الانتداب عينته رئيسا لبلدية غزة بدلا للمرشح الناجح ، ان المهم هو الدلالات السياسية لمسألة التعيين هذه ، والتي تحدد بالتالي الهوية السياسية للسيد رشدي الشوا . خصوصا وان المنافسة السياسية حينذاك كانت بين الحزب العربي الذي كان يتزعم الحركة الوطنية وبين جماعة حزب الدفاع ، اي حزب السلطة البريطانية ، والذي كان يشغل عضوية هيئته المركزية السيد عادل الشوا شقيق والسيد ماهر ، ان هذه الواقعة منسجمة مع التاريخ السياسي للسيد رشدي الشوا الذي عرف عنه « انتماؤه لاحدى الجمعيات السرية السورية المناهضة للاتراك في مطلع هذا القرن وانه تقدم كشاهد ملك ضد اعضائها عند القبض عليهم من قبل الاتراك مما أدى الى اعدام معظمهم » (راجع الطليعة) .

واما بالنسبة للنقطة الرابعة — بعد أن تجاوزنا النقطة الثالثة لانها مجرد شتيمة — وتعيين وليس تولي السيد رشدي الشوا لرئاسة البلدية ابان الاحتلال الاسرائيلي الاول لقطاع غزة عام ١٩٥٦ واعتبار صاحب التعقيب ، هذا الموقف « رجوليا وبطوليا » ، فلنا وجهة نظر مخالفة لرأي صاحب التعقيب وذلك للاسباب التالية:

١ — ليست مصادفة ان يتقدم شخص ما « كشاهد ملك » ، ثم يعين رئيسا للبلدية بالرغم من سقوطه في الانتخابات ، وذلك ايام الاستعمار البريطاني ، ثم يقصى بعد قيام الثورة المصرية ويعود (ليعين) رئيسا لبلدية غزة على يد سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعد اقصاء السيد منير الريس الرئيس الشرعي لبلدية غزة حينذاك .

٢ — لقد استمر منير الريس رئيسا للبلدية لمدة ٢١ يوما في ظل الاحتلال ، بحكم الاستمرارية ولان سلطات الاحتلال كانت مشغولة بمواجهة ما القاه عليها الاحتلال من تبعات ، كما انها حاولت انتطوع السيد منير الريس ومجلس البلدية، وبعد أن فشلت في دفعهم للتعاون قامت بحل مجلس البلدية وعينت مجلسا جديدا برئاسة والد السيد صاحب التعقيب . وعينت منير الريس في منصب نائب الرئيس ولكنه رفض التعاون ايضا ورفض تلبية دعوة سلطات الاحتلال لزيارة المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ في الوقت الذي لبى به السيد والد صاحب التعقيب الدعوة ، وانتهى الامر بأن ذهب منير الريس الى السجن كما يقر صاحب التعقيب نفسه وبقي فيه الى ان أخرجته المظاهرات الحاشدة بعد جلاء جنود الاحتلال وحملته الى دار البلدية والى مقعد رئيس البلدية ،حيث انسحب حينها السيد رشدي الشوا . ان أساس القياس ليس « لان نفرا من الناس يفسرون الامور بمزاجية